جمهورية مصر العربية

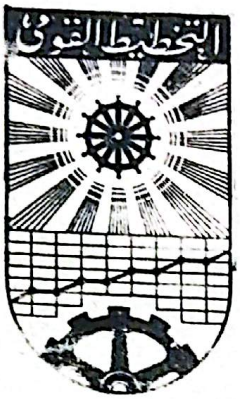

معهد التخطيط القومى

مذكرة داخلية رقم (٨٦)

محاضرات
فى
التخلف والتنمية

الجزء الاول

دكتور أحمد عبد العزيز الشرقاوى

ديسمبر ١٩٧٧

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزء الأول (تمهيد)

مفاهيم أساسية وأدوات منهجية للبحث في مجال اقتصاديات التخلف والتنمية والتخطيط

المحتويـــــات

	رقم الصفحة
٠١٠١ مقدمـــــه	١
٠٢٠١ المعايير الاقتصادية	٦
٠٣٠١ الهياكل الاقتصادية	٦
٠٤٠١ الانماط الاقتصاديـة	٧
٠٥٠١ النظم الاقتصاديـــة	١٠
٠٦٠١ الابعاد الاقتصادية	١٧
٠٧٠١ الدوائر الاقتصاديـة	٢٤
٠٨٠١ المتغيرات الاقتصادية	٢٧

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٠١٠ مقدمـــــة :ـ

يشكل الانسـان ـ ما يمكن أن نطلق عليه باستخدام لغة علم الاقتصاد ـ الوحـــدة الاقتصادية الاساسية The Basic Economic Unit ، التى ينهتم بها هذا العلم ـ بفروعه المختلفة ـ من زاويتين أساسيتين هما :

الأولى : الانسان كمنتج Producer .

الثانية : الانسان كمستهلك Consumer .

وترتبط الاولى بالثانية ارتباطا منطقيا وموضوعيا . أما الارتباط المنطقي ، فان محتواه يتحدد من الاجابه بداهة على سؤال لماذا ننتج ؟ ...

والاجابة ... ننتج لنستهلك (أى لكى نشبع حاجاتنا) . فالانتاج Production هو اذا الوسيله Means والاستهلاك Consumption هو الغاية النهائية Ultimate End بينما الارتباط الموضوعى (الذى يستند ويتكامل مع الارتباط المنطقى السابـــق تحديده) يتحدد مضمونة فى كون أن الغاية (الاستهلاك أو اشباع الحاجات الانسانية) هـــى التى تنشأ وتحرك وتحكم الوسيله (الانتاج) . دليل ذلك يتضح من الحقيقه القائلة بأن : يحرك ويحكم الانسان (منذ أن خلقه الله سبحانه وتعالى) ـ فيما يبذله من جهد يستمر سواء عضلـــى أو ذهنى فى تعاملة مع الاشياء التى تتوافر فى الطبيعه (كهبه من عند الله سبحانة وتعالى) ، لكى يجعل منها اشياء نافعة (أى لكى ينتج) ـ مجموعة من الدوافع يطلق عليها الحاجـــات . فالحاجات الانسانية Human Needs هى ـ اذا بعبارة أخرى ـ بمثابة الطاقة الكامنه فى الفرد التى تحدد حجم ونوعية وأهداف جهده العضلى أو الذهنى فى علاقتـــه بالاشياء المختلفة ، لكى يجعل منها وسائل لاشباعها .

وهنا نجد أنفسنا أمام أول مفهوم من المفاهيم التى يهتم بها علم الاقتصاد ، آلا وهـــو الحاجات الانسانية . والحاجة ـ فى مفهومها العام ـ هى عبارة عن رغبة يحس بها الانســـان فى صورة ألم جسمانى أو نفسانى تدفعة الى بذل جهد معين من أجل اشباعها .

فالانسان لكى يعيش يلزمه أن يتنفس ، وأن يحصل على الغذاء والمشرب وأن يجد الملبس الذى يحتمى به من برد الشتاء أو من حر الصيف ، والمأوى الذى يسكن فيه ، وأن ينتقل من مكان لآخر ، ويتصل بغيره من البشر ، وهو يحتاج الى الشعور بالامن ... وأن يعيش فى بيئة صحية نقية من المرض والى العلاج والدواء اذا مرض ... ويحتاج الى المعرفة من خلال التعليم والثقافة ...

ويستشعر الحاجة الى العبادة (عبادة الله) والى الحب والصداقة والجمال والترويح عن النفس ... الخ .

وهنا فانه يهمنا التأكيد على مجموعة الامور الاتية : (١)

الأمر الأول : أن حاجات الانسان متعددة لا يكاد يحيط بها حصر ، وبالتالى الوسائل التى يستعان بها على اشباع تلك الحاجات أكثر تعددا .

الأمر الثانى : أن هذه الحاجات الانسانية يمكن تصنيفها الى مجموعات كثيرة وذلك عن طريق استخدام معيار أو آخر . وهنا فان التصنيف الذى يهمنا هو الذى يقوم على التفرقة بين مجموعتين أساسيتين هما :

أ ـ حاجات ترجع الى اسباب بيولوجية ، يحتاج اشباعها الى الحصول على وسائل مادية ، لابد من اشباعها حتى تتحقق الحياة مثل الحاجة الى الغذاء والشراب والمأوى والملبس .

ب ـ حاجات ترجع الى اسباب اجتماعية ، أى نتيجة ما يؤمن به الانسان من معتقدات دينية وقيم اجتماعية ونتيجة معيشته فى مجتمع معين ، والتى قد لا يحتاج اشباعها الى وسائل مادية ملموسة وانما الى انشطة بشرية معينة ، مثل الحاجة الى العبادة ، والتعليم ، والثقافة ، والامن ، والعدالة ، والدفاع والترفيه ... الخ .

(١) للتفصيل انظر : أحمد عبد العزيز الشرقاوى ، مقدمة فى الاقتصاد ، اتحاد الاشتراكى العربى ، مجموعة المراجع الاساسية ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ص ١٠ ـ ١٢

الأمر الثالث : تتسم الحاجات الانسانية بمجموعة من الخصائص لعل اهمها يتمثل فى الاتى :ـ

أ ـ عدم قابليتها للقياس الكمى ، بمعنى أن الحاجه ظاهرة لا يمكن قياسها كميا لعدم وجود وحدات للقياس (الامر الذى يتوافر فى ظواهر أخرى مثل المسافات والاحجام والاوزان) ، ولكن يمكن ترتيبها من حيث أهميتها النسبية .

ب ـ قابليتها للانقسام والتكامل والاحلال .

الأمر الرابع : أن هذه الحاجات الانسانية المتعددة تشكل نسق تفضيلى يتحدد مكوناته ـ من حيث الحجم والنوع والترتيب ـ طبقا لأهميتها النسبية التى تختلف من شخص لاخر ومن مجتمع لاخر ومن زمان لاخر . (*)

استنادا على التحديد الكلى السابق تحديده للعلاقة الارتباطية ـ سواء المنطقية أو الموضوعية ـ بين الوظيفتين الاقتصاديتين الاساسيتين للانسان كمنتج ومستهلك (أو بين الانتاج كوسيلة والاستهلاك كغاية) ، فانه من المهم ملاحظة أن تلك العلاقة انما تقوم على اساس اجتماعى خضع ويخضع لمنطق التطور التاريخى ، أى لقوانين النسبيه الزمانية والمكانيه لتطور المجتمعات الانسانية .

ويتضح ذلك من أن الانسان (منذ أن خلقة الله سبحانه وتعالى) لا يعيش مفرده منقطعا عن بقيه البشر ، بل هو خلق لكى يكون فرد من جماعه (تبدأ بالاسرة وتنتهى بالمجتمع) . ومن ثم فانه لكى يتعامل مع الاشياء التى تتوافر فى الطبيعة (كهبه من عند الله سبحانة وتعالى) من أجل جعلها اشياء نافعة ، أى لكى ينتج وسائل اشباع حاجاته المختلفه ، لابد وأن :

(*) للتدليل على ذلك يكفى المقارنة بين حاجات الانسان البدائى ووسائل اشباعها وحاجات انسان القرن العشرين ووسائل اشباعها . هذا بالاضافة الى أن المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية السائدة فى مجتمع معين وفى زمان معين تلعب دورا هاما فى تحديد نوعية الحاجات الانسانية ووسائل اشباعها . ومثال ذلك أن الدين الاسلامى يحرم أكل لحم الخنزير أوشرب الخمر مثلا وانه فى الهند هناك ما يزال يعبد البقر ، وفى بلاد أخرى هناك شعوب تأكل اشياء تعلفها شعوب اخرى وهكذا ....

أولا : يعمل ، أى يبذل جهدا عضليا أو ذهنيا فى تعامله مع الاشياء فالانتاج ما هو الا خلق المنفعه أو زيادتها . (*) وللانتاج ـ بهذا المفهوم ـ محوران رئيسيان هما : الاول هو محور ايجابى يتمثل فى عمل الانسان والثانى هو محور سلبى يتمثل فى الموارد الطبيعية ومن ثم فالعمل Labour هو أساس الانتاج .

وهنا يمكن تصنيف الاشياء فى مجموعتين اساسيتين ـ من وجهه نظر العمل الانسانى كمحور رئيسى للعمليه الانتاجيه ـ هما : (**)

الاولى : اشياء تتوافر فى الطبيعة (كهبه من عند الله سبحانه وتعالى) للاستخدام بواسطة الانسان ، كالأرض (وما يوجد فوقها وتحتها) . وتشكل هذه المجموعة ما يعرف بموضوع العمل Object of Labour .

الثانية : اشياء ناتجة من صنع الانسان تستخدم فى تهيئة موضوع العمل مثل الالات والمعدات والاجهزة . وتشكل هذه المجموعة ما يعرف بأدوات العمل Tools of Labour . وتندرج تحت هذه المجموعة اشياء اخرى من صنع الانسان ، وهى ان لم تكن فى ذاتها أدوات الا انها تسهل استخدام ادوات العمل مثل المبانى والمخازن والطرق ووسائل النقل ... الخ ، يمكن أن ينطلق عليها تجهيزات العمل Facilities of labour ويطلق على تلك المجموعة الثانية (أى أدوات وتجهيزات العمل) اصطلاح وسائل النقل Means of Labour . (١)

وجدير بالذكر أن اصطلاح وسائل العمل ـ بالتحديد السابق ـ يتماثل مع اصطلاح وسائل الانتاج Means of Production الذى يصادفه كثيرا فى كتب الاقتصاد هذا من

(*) انظر فى مفهوم المنفعة ... المرجع السابق مباشرة ، ص ص : ١٣ ـ ١٤

(**) تتصف تلك الاشياء بصفات متعددة ، منها صفات طبيعية وصفات اقتصادية ، ويهتم علم الاقتصاد بالندرة كصفة اقتصادية اساسية . انظر ... المرجع السابق مباشرة ، ص ص ١٤ ـ ١٧

(١) انظر :
أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسى (القضايا العامه) ، الجزء الاول ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ص . ٢٢ ـ ٢٤ .

ناحية . ومن ناحية اخرى فان وسائل الانتاج تعتبر — بهذا المفهوم — جزء من عامل الانتاج Factors of Production التى تشمل : الارض — رأس المال — العمل — التنظيم والادارة — البحث العلمى . وتسمى عوامل الانتاج الثلاثة الاول بعوامل انتاج الكمية ، اما عوامل الانتاج الاخرى فتسمى بعوامل الانتاج النوعية .

ثانيا : يدخل فى علاقات تعاون Cooperation وتقسيم عمل Division of Labour بين افراد جماعته لانتاج وسائل اشباع حاجاتهم ثم لتوزيع Distribution تلك الوسائل فيما بينهم . (١)

ولقد خضعت وسائل وعلاقات انتاج وتوزيع وسائل اشباع الحاجات الانسانية لمنطق التطور التاريخى للمجتمعات الانسانية ، على النحو الذى سوف يتضح فيما بعد .

ثالثا : استخدم ويستخدم هياكل وانماط ونظم متباينة لعمليات انتاج وتوزيع وسائل اشباع الحاجات الانسانية ، خلال مراحل التطور التاريخى المختلفة للمجتمعات الانسانية ، بقية مواجهة المشكلة الاقتصادية Economic Problem ، التى يتمثل مضمونها الاساسى فى التناقض المستمر بين الموارد والحاجات ، والذى ينعكس فى صورة ندرة الموارد (وصلاحيتها لاستخدامات متعددة) بالنسبة للحاجات الانسانية (التى تتعدد وتتزايد وتختلف فى الاهمية النسبية) .

ولما كانت تلك المشكلة الاقتصادية هى مشكلة ابدية (بمعنى انها ظهرت على الارض منذ بدء الخليقة ولا زمتها الانسان والمجتمع وتلازمهم وستلازمهم الى يوم القيامة ، طالما استمر التسابق بين تزايد الحاجات الانسانية وتنوعها وبين تزايد الموارد سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع فان ذلك لعله يشكل السبب الذى أدى الى ظهور تلك الهياكل والانماط والنظم المختلفة . (*)

---

(١) انظر : المرجع السابق مباشرة ، ص ص ٢ — ٢٦ .

(*) وما يشكل هذا ايضا السبب فى ظهور انماط ونظم أخرى مستقبلا ، لا نستطيع تحديدها والتنبؤ بها فى هذه اللحظة .

ولكى نتمكن من حصر تلك الهياكل والانماط والنظم ، فاننا سوف نستخدم وبداية ـ بعض المعايير :

١ : ٢ • المعايير الاقتصاديـــة :ـ

وهنا نجد الكثير من المقاييس التى يمكن استخدامها للحصول على تقسيمات متعددة لمراحل التطور التاريخى للمجتمعات الانسانية (*) • الا اننا سوف نقتصر هنا على استخـــدام ثلاث معايير اساسية ـ من وجهة نظر دراستنا ـ وهـــى :

الاول : نوع النشاط الاقتصادى السائد والغالب •

الثانية : نوع ونطاق المبادلـــة •

الثالث : نوع ودرجة تقدم وسائل وعلاقات الانتاج •

واستخدام المعيار الاول يمكننا من الحصول على مجموعة من (ما يمكن أن نطلق عليه) الهياكل الاقتصادية Economic Structures • بينما استخدام المعيار الثانى ينتج عنه مجموعة من (ما يمكن أن نطلق عليه) الانماط الاقتصاديـة Economic Modes • والمعيار الثالث يؤدى استخدامه الى الحصول على مجموعة من (مايمكن أن نطلق عليه) النظم الاقتصادية Economic Systems •

١ : ٣ • الهياكل الاقتصاديـــة :ـ

يمكن تحديد مجموعة الهياكل الاقتصادية التى يمكن الحصول عليها باستخدام المعيـــار

(*) هناك من يقسم مراحل ما قبل التاريخ الى ثلاث هى :
ـ مرحلة الوحشية ـ مرحلة البربرية ـ مرحلة نشأة الحضارة
للتفصيل انظر : رفعت المحجوب ، الاشتراكية ، دار النهضة العربية ، القاهـــرة ، ١٩٧٥ ، ص ص : ٢٨ ـ ٢٩ •

نوع النشاط الاقتصادى السائد فى الغالب فى :

أ ـ اقتصاد يقوم على الصيد والرعى .

ب ـ اقتصاد يقوم على الصيد والرعى والزراعة .

جـ ـ اقتصاد يقوم على الصيد والرعى والزراعة والصناعة .

د ـ اقتصاد يقوم على الصيد والرعى والزراعة والصناعة والتجارة .

وغنى عن البيان أن هذه المجموعة من الهياكل الاقتصادية ، يعبر كل واحد منها على نوع أو انواع من الانشطة الاقتصادية السائدة فى مرحلة معينة من مراحل التطور التاريخى للمجتمعات الانسانية على التوالى ، هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى فان فكرة الهيكل أو البنيان الاقتصادى تتحدد بصورة أكثر دقة عن طريق استخدام ما يعرف بمعايير التصنيف القطاعى للاقتصاد القومى ، على النحو الذى سوف يتضح فيما بعد .

٤٠١ . الانماط الاقتصادية :ـ

يمكن باستخدام معيار نوع ونطاق المبادلة أن نحصل على مجموعة من الانماط الاقتصادية التى تمثل ايضا مراحل تطور تاريخية متعاقبة للمجتمعات الانسانية ، وهى :ـ

أ ـ الاقتصاد الكفائى :ـ

ويتحدد مضمون ذلك النمط الاقتصادى للمجتمع الانسانى من كون أن الانتاج فى اطار يتم بغرض الاستهلاك الذاتى (أى اشباع حاجات انسانية) لافراد جماعة معينة (قد يكون أسرة أو قبيلة أو عشيرة) .

وغنى عن البيان أن المبادلة Exchange فى هذا النمط الاقتصادى ، الذى يمثل مرحلة تاريخية مبكرة من مراحل تطور المجتمع الانسانى ، لا وجود لها طالما أن كل جماعة تنتج بقصد الايفاء بحاجات افرادها .

ب ـ الاقتصاد الطبيعى أو العينى :ـ

ويقصد بذلك النمط الاقتصادى للمجتمع الانسانى ، أن الانتاج فى اطاره يتم بغرض التبادل المباشر Direct Exchange أو المقايضة Barter التى تأخذ شكل نموذج عينى له السلسلة الآتية : وسيله اشباع حاجه انسانيه (سلعة أو خدمة) ـ وسيلة اشباع حاجه انسانيةٌ أخرى (سلعة أو خدمه) . (*)

وهنا تجدر الاشارة الى أن هذا النمط الاقتصادى للمجتمع الانسانى انما تشكل تاريخيا نتيجة لعدم توافق وتلاءم مقومات الاقتصاد الكفائى ـ كنمط اقتصادى ـ مع مقتضيات التطور النسبى فى وسائل وعلاقات الانتاج وفى الحاجات الانسانية من حيث تعددها وتنوعها . الامر الذى أدى الى ظهور المبادلة (بالنوع السابق تحديده) لاول مرة فى التاريخ .

جـ ـ الاقتصاد السلعى ـ النقدى :ـ

يقصد بذلك النمط الاقتصادى للمجتمع الانسانى ، أن الانتاج فى اطارة يتم بقصد التبادل غير المباشر Indirect Exchange ، أى التبادل باستخدام النقود Money كمقياس للقيمة Measure of Value ووسيط للمبادلة Medium of Exchange . (١)

وهنا يجدر التنوية الى امرين هامين ، يوضحان فيما بينهما ـ باختصار شديد ـ ماهية هذا النمط الاقتصادى وارتباطه بمنطق التطور التاريخى ، وهما :

الأمر الأول : أن معالم هذا النمط الاقتصادى للمجتمع الانسانى انما بدأت فى الظهور والتكوين نتيجة للتناقض الذى بات واضحا بين اساسيات الاقتصاد الطبيعى أو العينى ومقتضيات التطور المستمر فى وسائل وعلاقات الانتاج وفى الحاجات الانسانية اذ انه اتضح أن المقايضة التى يقوم عليها الاقتصاد الطبيعى أو العينى تستند على فروض يصعب تحقيقها فى ظل

(*) كأن نقول أن : قنطار قطن = ٥٠ أردب قمح = بقره = ٣ رأس غنم ... الخ .

(١) للتفصيل انظر :ـ احمد عبدالعزيز الشرقاوى ، محاضرات فى النقود والائتمان ، مذكرة رقم ٥٢٣ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ص ١ ـ ٣٦ .

الواقع الجديد للمجتمع الانساني ، فهي تفترض وجود وحدتين اقتصاديتين "(فردين أو أسرتين ... الخ) لدى كل منهما سلعة أو خدمه ترغبها الاخرى بالنوع والكمية والقيمة وفي الوقت المناسب لهما . ومن هنا ظهرت الحاجه والضرورة الى اختيار شيء معين يقوم باتمام عملية المبادلة . ولقد جرى العرف على تسميه هذا الشيء بالنقود .

الأمر الثاني : خضع ويخضع نوع وشكل الشيء المعين أو الوسيلة المختارة بواسطة أفراد مجتمع معين (والتي جرى العرف على تسميتها بالنقود) وكذلك نطاق وحدود الخدمات التي تؤديها في ذلك المجتمع (والتي جرى العرف على تسميتها بوظائف النقود) لمنطق التطور التاريخي للمجتمعات الانسانية . فالنقود اتخذت في بادىء الامر شكل السلع الاستهلاكية المادية (وعرفت بالنقود السلعيه) ثم تطورت وأصبحت نقود معدنيه ثم نقود ائتمانية . كما أن نطاق استخدامها (من حيث الوظائف والدور) يختلف من مجتمع لاخر ولنفس المجتمع من مرحلة لأخرى ، وذلك على حسب نوع ودرجة تقدم وسائل وعلاقات الانتاج . (١)

---

(١) انظر للتفصيل : المرجع السابق مباشرة .

١٠٥٠ النظم الاقتصاديـــة :ـ

يمكننا عن طريق استخدام معيار نوع ودرجة تقدم وسائل وعلاقات الانتاج أن نحصل على مجموعة من النظم الاقتصادية التى عرفتها وتعرفها المجتمعات الانسانية ، وهـــى :

أ ـ النظام البدائى

ب ـ نظام الرق (نظام الحضارات القديمه) .

جـ ـ نظام الاقطاع (نظام القرون الوسطى) .

د ـ النظام الرأسمالى .

هـ ـ النظام الاشتراكى .

وتشترك مجموعة النظم الاقتصادية السابقة على النظام الرأسمالى فى مجموعة من الخصائص الرئيسية التى يمكن اجمالها فى :ـ (١)

ـ وسائل انتاج بسيطة وبدائيه ، صنعت فى البداية من الحجر (العصر الحجرى) ثم من المعادن (العصر البرنزى) ثم من الحديد (العصر الحديدى) .

ـ تقسيم بدائى للعمل ، تطور تطورا نسبيا بمرور الزمن . ببدأ تقسيم العمل بالاعتماد على الجنس (بمعنى أن الرجل كان يقوم بالحرب والصيد والزراعة والمرأة تقـــوم بشئون المنزل) ثم تطور بشكل بطئ بحيث ظهرت تطبيقات معينة للتخصص القائم على نوع معين من أنواع النشاط الاقتصادى أو حرفه معينة من الحرف .

ـ سيادة انماط الاقتصاد الكفاف والاقتصاد العينى بصفة عامه ، مع ظهور انماط بدائية للاقتصاد السلعى ـ النقدى ، يعتمد على فكره النقود السلعيه فى الاساس .

---

(١) للتفصيل انظـــر :ـ

رفعت المحجوب ، المرجع السابق ، ص ص ٢٩ ـ ٥٦

بينما تختلف تلك النظم الاقتصادية السابقة للنظام الرأسمالي في نوع ونطاق الملكية لوسائل وعوامل الانتاج . فالنظام البدائي كان يقوم على مبدأ الملكية الجماعية (أي ملكية القبيلة أو العشيرة) لوسائل الانتاج . أما نظام الرق ونظام الاقطاع فكانا يقومان على مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الانتاج (في صورة الارض ورأس المال) على نطاق كبير . وهنا تجدر الاشارة الى أن نظام الرق كان ينفرد بخصيصه متميزة عن نظام الاقطاع ، تتمثل في ملكية الفرد (الملك أو السيد) لعنصر العمل (الرقيق) ، فهم ملك له يستخدمهم ويبيعهم ويقتلهم أيضا .(*)

هذا بالاضافة الى أن تلك النظم (وخاصة نظام الاقطاع) كان يقوم على ما يعرف بـ " باقتصاد الغيمة المغلقه " أو " اقتصاد الدوين المغلق " ، بحيث أن قوية أو مدينة معينة كانت تعتبر الوحدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنظام ، يكون فيها للفرد (السيد : اقطاعي ... أو ... الخ) حقوق الملكية لاراضيها ووسائل الانتاج المتاحه فيها من حقوق سيادية ... الخ .

أما النظام الرأسمالي ، فان عناصرة الاقتصادية الاساسية تتمثل ـ طبقا لاصولية النظرية ـ في :ـ

ـ الملكية الرأسمالية لجميع وسائل الانتاج والتوزيع .(**)

ـ مبدأ التلقائية الاقتصادية . (آليات السوق) .

(*) لعل ابرز صورة لذلك النظام تتمثل في النظام الروماني الذي طبق فيما بين القرنين الثاني قبل الميلاد والثاني بعد الميلاد . انظر : المرجع السابق مباشرة ، ص ص : ٣٩ ـ ٤٤

(**) يجب عدم الخلط بين مفهوم الملكية الفردية والملكية الرأسمالية . فالاخيرة تعني انفصام عنصر ملكية وسائل الانتاج عن عنصر العمل ، لان الرأسمالي يملك كميات كبيرة من وسائل الانتاج لا يستطيع الحصول على عائد منها الا عن طريق العمل الاجير ، الذي يستغله في غالب الاحوال ليحظى من ربحه . بينما الاول تقوم في الاساس على ملكية فرد (صانع أو فلاح) لادوات انتاج يستخدمها بنفسه .

بينما النظام الاشتراكى ، فان عناصره الاقتصادية الاساسية تتمثل - طبقا لاصوله النظرية فيما يلى :-

- الملكية العامة لجميع وسائل الانتاج والتوزيع . (*)
- مبدأ التخطيط الشامل .

وهنا يجدر التنوية ، استنادا على التحديد السابق للعناصر الاقتصادية الاساسيلا لكل من النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى باعتبارهما النظم الاقتصادية المعاصره لمجموعة من الدول المتقدمة فى عالم اليوم طبقا لاصولهما النظرية ، أن كلا النظامين يشتركان فى السمات الاتية :

- استخدام وسائل وأساليب متقدمه فى الانتاج (أى عن انتاجى متقدم) .
- تطبيق صور متقدمه من التعاون وتقسيم العمل
- تطبيق الاقتصاد السلعى - النقدى كنمط اقتصادى له مجموعة من الابعاد والدوائر والمتغيرات الاقتصادية ، على النحو الذى سوف يتضح تفصيلا فيما بعد .

ارتكازا على العرض السابق ، فانه من الواضح أن عن طريق استخدام بعض المعايير Criteria أمكن الوصول الى مجموعه من الهياكل الاقتصادية Economic Structures والانماط الاقتصادية Economic Modes والنظم الاقتصادية Economic System لعمليات الانتاج Production وتوزيع Distribution وسائل اشباع الحاجات الانسانية ، استخدمتها وتستخدمها المجتمعات الانسانيه لمواجهة المشكلة الاقتصاديـــة .

(*) يقصد بالملكية العامة ملكية الدولة فقط (أى القطاع العام) . ومن ثم فانه يجب عدم الخلط بينها وبين الملكية الاجتماعية ، حيث أن الاخيرة تشمل بالاضافة الى الملكيـــة العامة - الملكية التعاونية - والمشروعات المملوكة للعاملين فيها أو أى شكل من أشكال الملكية التى تقوم على مبدأ توزيع عائد الانتاج على أساس العمل وليس على اساس الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج .

وهنا نجد أنه من الاهمية بمكان التأكيد على النقاط الاتية :ـ

النقطة الأولى :ـ

أن هذه المجموعة من الهياكل والانماط والنظم الاقتصادية ـ على النحو السابق تحديده ـ تمثل وحدة منهجية متكاملة (أو كلا واحدا متناسقا من ناحية المنهج) ، أساسها النظم الاقتصادية المختلفة ، التى يستند كل منهما على هيكل اقتصادى معين ونمط اقتصادى معين من خلال علاقات التتابع المنطقى لمراحل التطور التاريخى للمجتمعات الانسانية . ومن ثم فانه يمكن القول بأن النظام الاقتصادى لايه مجتمع انسانى يعتمد على عدة عناصر هى :ـ

ـ نوع معين لوسائل وعلاقات الانتاج والتوزيع .

ـ نمط اقتصادى معين يتشكل من نوع وأسلوب ونطاق عملية التبادل ، وبالتالى أسلوب معين للتسيير Mode of Functioning .

ـ هيكل اقتصادى معين يتشكل من مجموعة الانشطة الاقتصادية السائدة .

وتشكل تلك العناصر وحدة متكامله (بمعنى أن يتوقف بعضها على بعض ، ويؤثر بعضها فى بعض) قابلة للتغيير بتغير الزمان والمكان ، وتستند على مذهب فكرى معين ، وتسعى لتحقيق هدف معين .

استنادا على هذا المفهوم النظام الاقتصادى وعلاقته بالنمط والهيكل الاقتصادى ، فانه يجدر التأكيد على الامور الاتية :ـ

الأمر الأول : أن النظام الاقتصادى هو مرحلة من مراحل التاريخ . فهو ليس حقيقة مجرده عن الزمان والمكان ، بل هو حقيقة تاريخيه حدثت فى زمان ومكان معينين . وبالتالى فالنظام الاقتصادى ينبغى أن يكون نتاج المجتمع الانسانى فى مرحلة معينة من مراحل تطورة ، لا أن يكون تطبيقا جامدا ودقيقا لمذهب فكرى معين . بل واذا التزم التطبيق بنظرية

معينة — وهو أمر مطلوب وضروري — فان مقتضيات الواقع ، التي تختلف باختلاف الزمان والمكان ، لابد وأن تؤخذا في الاعتبار . ولعل هذا ما يفسر لنا التطبيقات المختلفة للرأسمالية والاشتراكية في دول عالم اليوم . ومن ثم فانه يمكن القول بأن الرأسمالية أو الاشتراكية (كنظم اقتصادية تحددت أصولها النظرية بالاستناد على مذهب فكري معين لكينز بالنسبة للأول مثلا أو ماركس بالنسبة للثانية) لا ينبغي أن تؤخذ كل منهما على أنها تمثل " مجموعة وصفات " محددة سلفا ، يمكن تطبيقها في كل زمان ومكان ، استنادا على الحقيقة العلمية القائلة بأن أي مذهب فكري (سواء رأسمالي أو ماركسي) ليس كتاب سماوي منزل أو على حد تعبير د . اسماعيل صبري عبدالله : " مدونة معتقدات " Corpus of dogmas تحفظ بطريق النقل وتعالج بأسلوب الشرح Exegesis على البتون ولا مكان لاعمال العقل فيها الا يسند من أقوال مؤسسيها وفي مجال الاجتهاد في التفاصيل . (١)

الأمر الثاني :— أن التسلسل التاريخي السابق تحديده للنظم الاقتصادية السابقة على الرأسمالية هو تسلسل توصل اليه كارل ماركس من تحليلة للنظام الرأسمالي في مجتمعات أوربا الغربية في زمن معين . هذا التحليل الذي أوصله الى نتيجه أن الاشتراكية لا يمكن أن تنشأ الا في المجتمعات الرأسمالية المتقدمه حيث تنمو الصناعة والطبقه العاملة . ولقد اثبت التاريخ خطأ تلك النتيجة وذلك للأسباب الاتية :

— قيام الاشتراكية في بلاد كثيرة لم تتقدم فيها الصناعه ، ولم تنمو فيها

---

(١) انظر : اسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد (دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٩٤ .

الطبقة العاملة ولا الطبقة الرأسمالية ، مثل الاتحاد السوفيتى ذاته ، الصين الشعبية ، وكثير من دول أوربا الشرقية .

ـ قيام بعض الدول المختلفة بعد حركات التحرر الوطنى بتطبيقات الاشتراكية ، وهى ليست دولا رأسمالية ، بل دولا بعضها كان لا يزال فى مراحل النظام البدائى أو الاقطاعى .

ان أن هذا لا يمنع من أن التقسيم السابق للنظم الاقتصادية ، وبالتالى بتقسيمات الهياكل والانماط الاقتصادية ، يقدم (فى تقديرى) أساسا من الأسس المنهجية التى يمكن الاعتماد عليها فى تحليل موضوعنا .

الأمر الثالث :ـ أن لا يمكن الاعتماد فى تفسير التطور التاريخى للنظم الاقتصادية (وبالتالى الهياكل الاقتصادية والانماط الاقتصادية) على عامل داخلى واحد ، هو العامل المادى كما تعمل النظرية الماركسية . وانما التطور يعتمد (فى تقديرى) على عدة عوامل مختلفة من بينها العامل المادى. فبالاضافة للعامل المادى المتمثل فى تطور القوى المادية المنتجة ، هناك العامل الانسانى المتمثل فى تطور الوعى والادراك والسلوك الانسانى الذى تشكله القيم الروحيه الخالصة والنابعة من الاديان والمناخ الاجتماعى والاطار السياسى السليم الذى يقدس الانسان ويحترم حقوقه الاساسية ويوفر الحرية والديمقراطيه والعدالة .

النقطة الثانيـــة :-

أن التقسيمات السابق تحديدها فى صورة مجموعة من النظم الاقتصادية والانمـــاط الاقتصادية والهياكل الاقتصادية ، تشكل فى واقع الامر اطارا منهجيا يمدنا بأدوات تمكننـــا من توصيف وتحليل موضوع دراستنا وهو التخلف والتنمية بطرق مختلفة ، على النحو الذى ســوف يتضح فيما بعد .

النقطـــة الثالثة :-

لعل واحده من أهم النتائج التى توصلنا اليها من عرضنا السابق ، تتمثل فى أن كلا من النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى فى الدول المتقدمة لعالم اليوم يستند على نمط الاقتصاد السلعى - النقدى بمكوناته الاساسية .

ويتشكل المحتوى الاقتصادى لهذا النمط من تفاعل مكونات الاقتصادية (التى سوف يطلق عليها الابعاد) فى اطار عنصرى المكان والزمان لمجتمع معين . وينتج عن هذا التفاعل عدد من العمليات الاقتصادية ، التى يمكن تصنيفها فى مجموعات أساسية (سوف نطلق عليها الدوائر) وعدد من المتغيرات الاقتصادية

استنادا على التحليل السابق ، فاننا سوف نحاول فيما يلى أن نحدد مفاهيم :

- الابعاد الاقتصادية Economic Dimensions
- الدوائر الاقتصادية Economic Cycles
- المتغيرات الاقتصادية Economic Variables

٦٠١ · الابعاد الاقتصادية :

يقوم الاقتصاد السلعى — النقدى كنمط اقتصادى كالكل من النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى على بعدين اساسيين هما :

البعد الاول : البعد الموضوعى Objective Dimension

ويتمثل هذا البعد فى مجموعة الموارد الاقتصادية Economic Resources المتاحة لمجتمع معين ، والتى يمكن تصنيفها فى نوعين رئيسيين هما :

النوع الاول : موارد عينية Physical Resources

وتتمثل تلك الموارد فى الوسائل Objects التى تستخدم فى اشباع الحاجات الانسانية بطريقة مباشرة او غير مباشرة . وهذا ما اصطلح على تسميته اجمالا بالسلع والخدمات Commodities and Services

فالسلع يمكن اعتبارها الوسائل المادية Material Objects التى تستخدم فى اشباع الحاجات الانسانية بطريقة مباشرة او غير مباشرة . ومن ثم فانه يمكن تصنيفها تصنيفا اساسيا — بناء على الطريقة التى تستخدم بها السلعة لاشباع الحاجات الانسانية — تتكون من مجموعتين رئيسيتين هما :

المجموعة الاولى : سلع استثمارية Investment Commodities

وتتمثل فى الوسائل المادية التى لاتستخدم فى اشباع الحاجات الانسانية بطريقة مباشرة ، وانما تستخدم لانتاج تلك الوسائل التى تشبع الحاجات الانسانية اشباعا مباشرة .(*) وهنا يمكن التمييز بين الانواع الاتية للسلع الاستثمارية ، وهى :

(*) يطلق احيانا على هذه المجموعة من السلع اصطلاح السلع الانتاجية Production Commodities او السلع الرأسمالية Capital Commodities او السلع الغير مباشرة Indirect Commodities .

أ ـ موارد طبيعية Natural Resources ، تشمل الارض كعامل انتاجي وما يتوافر فوقها وتحتها من مواد .

ب ـ رأس المال العيني Physical Capital ، والذي يمكن تصنيفه الى :

× رأس مال ثابت Fixed Capital ، والذي يتمثل في مجموعة الاصول العينية مثل الالات ـ المعدات ...الخ .

× رأس مال عامل Variable Capital ، والذي يتمثل في مجموعة الوسائل التي تستخدم في العملية الانتاجية مثل السلع نصف المصنوعة والسلع التحويلية والطاقة المحركة ...الخ .

× مجموعة التجهيزات التي تسهل استخدام رأس المال العيني (الثابت والعامل) مثل المباني ووسائل النقل والمخازن والطرق ...الخ (*)

ومن ثم فان السلع الاستثمارية ـ طبقا للمفهوم السابق ـ تشمل عاملين من عوامل الانتاج هي الارض ورأس المال ، وتتماثل مع اصطلاح وسائل الانتاج بالمفهوم الواسع .

المجموعة الثانية : سلع استهلاكية Consumer Commodities

وتتمثل في الوسائل المادية التي تستخدم في اشباع الحاجات الانسانية اشباعا مباشرا . وهنا يعنينا التأكد على ان هذه الطائفة من السلع يمكن تصنيفها استنادا على معايير كثيرة . (**)

(*) يطلق على هذه المجموعة من التجهيزات على المستوى القومي اصطلاح رأس المال الاجتماعي Social Capital او المرافق الاساسية Infrastructure

(**) من الملاحظ ان الاستخدام هنا لمعيار معين من تلك المعايير التي تستخدم التصنيف السلع للاستهلاكية يتحدد ويختلف من مجتمع لاخر ، ولنفس المجتمع من فترة زمنية لفترة زمنية اخرى .

فمثلا باستخدام معيار مدى نهائية الاستخدام فى عملية اشباع الحاجات الانسانية يمكن التفرقة بين سلع استهلاكية عادية : وهى تلك الوسائل التى تفنى بمجرد استخدامها فى عملية اشباع الحاجات الانسانية ، وسلع استهلاكية معمرة : وهى تلك الوسائل المادية التى لها صفة الاستمرار لفترة زمنية فى استخدامها لاشباع الحاجات الانسانية ، كما انه من الممكن التفرقة بين سلع استهلاكية ضرورية وسلع استهلاكية كمالية استنادا على معيار مدى اهمية السلعه النسبية فى عملية اشباع الحاجات الانسانية ... وهكذا .

بينما الخدمات تتمثل فى مجموعة النشاطات البشرية Human Activities التى تتصل باشباع الحاجات الانسانية اشباعا مباشرا او غير مباشرة ، والتى لاتسفر عن انتاج وسائل مادية ملموسة . وعلى يمكن التفرقة بين نوعين رئيسيين هما :

أ - خدمات اجتماعية ، وهى تلك الخدمات التى تتصل بعملية اشباع الحاجات الانسانية مثل خدمات التعليم والصحة والثقافة ... الخ .

ب - خدمات مادية ، وهى تلك الخدمات التى تتصل بعمليات انتاج وتوزيع السلع مثل خدمات الاصلاح والصيانة والادارة والنقل والتخزين والتجارة والمال ... الخ .

النوع الثانى : موارد نقدية ومالية Monetary and Financial Resources

وتتمثل فيما تمتلكه الوحدات والقطاعات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد القومى من حقوق يقابلها التزامات قبل الغير وتتخذ هذه الالتزامات الاشكال الاتية :

- اوراق نقد او بنكنوت	(التزام البنك المركزى)
- ودائع تحت الطلب	(التزام البنوك التجارية)
- ودائع اجلة	(التزام البنوك المتخصصة)
- اسهم وسندات	(التزام قطاع الاعمال)
- سندات حكومية	(التزام قطاع الحكومة)
- اوراق تجارية	(التزام قطاع التجارة)
- بوالص تأمين	(التزام شركات التأمين)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهنا يجدر التنويه بان اوراق البنكنوت والودائع تحت الطلب تشكل ما يصرف بوسائل الدفع (*) • بينما الاشكال الاخرى (الودائع الاجلة — الاسهم والسندات — السندات الحكومية — الاوراق التجارية — بوالص التأمين) هي بمثابة اشكال لتوظيف المدخرات النقدية • ومن ثم فانها عوامل مؤثرة على حجم وسائل الدفع •

البعد الثاني : البعد التنظيمي والوظيفي او الهيكلي Organizational and Functional (or Structural) Dimension

يتمثل هذا البعد في مجموعة الوحدات الاقتصادية Economic Units التي تزاول وظائف الانتاج والتوزيع والاستهلاك لوسائل اشباع الحاجات الانسانية (اي للسلع والخدمات بالتحديد السابق) •

ويشكل الافراد Individuals لمجتمع معين (باعتبارهم يمثلون الوحدات الاقتصادية الاساسية التي تزاول وظائف الانتاج والاستهلاك) • والمشروعات Enterprises (باعتبارها كيانات تنظيمية معينة تزاول نشاطا يتعلق بانتاج وتوزيع السلع والخدمات، وتقوم على اساس توافر قوة عمل معينة ووسائل وعلاقات انتاج معينة بهدف انتاج سلعة او خدمة معينة ، الموجودة في نفس المجتمع ، المستوى الاول من مستويات البعد التنظيمي والوظيفي ويعرف هذا المستوى : بالمستوى الجزئي Micro-Economic Level او مستوى الوحدة الاقتصادية Economic Unit Level

---

(*) تمثل اوراق البنكنوت والودائع تحت الطلب في نفس الوقت انواع النقود الحديثة في عالم اليوم ، والتي تعرف بالنقود الائتمانية Credit Money

انظر للتفصيل : احمد عبد العزيز الشرقاوي ، محاضرات في النقود والائتمان ، المرجع السابق ، ص ص : ٢٦ — ٣٤ •

ولما كانت هذه الوحدات الاقتصادية متعددة ومتنوعة في الوظيفة او الدور او النشاط ، فانه جرى العرف الاقتطادى ـ لاغراض التخطيط الاقتصادى والسياسة الاقتصادية ـ على ضرورة تجميع وتبويب هذه الوحدات في مجموعات معينة ، تعرف بالقطاعات Sectors استنادا على بعض المعايير • وتعرف تلك المعايير ، بمعايير التصنيف القطاعى Sectorial Classification Criteria ، مثل : (*)

- معيار تجانس الوظيفة الاقتصادية •
- معيار نوع النشاط الاقتصادى •
- معيار نوع ملكية وسائل الانتاج •

فالاستناد على معيار او اكثر من هذه المعايير يمكننا من الحصول على صورة معينة لتقسيم الاقتصاد القومى الى قطاعات ، وبالتالى من الوصول الى المستوى الثانى من مستويات البعد التنظيمى والوظيفى للاقتصاد القومى الذى يعرف بالمستوى القطاعى • Sectorial level

فمثلا اعتمادا على معيار تجانس السلوك والوظيفة الاقتصادية للوحدات فانه يمكن الحصول على القطاعات الرئيسية الاتية :

أ ـ القطاع الانتاجى : (او ما يعرف احيانا بقطاع الاعمال) اى الذي يتكون من مجموعة الوحدات الاقتصادية التى تؤدى وظيفة الانتاج • او بعبارة اخرى التى تقوم بعملية اعداد الموارد لكى تصبح وسائل لاشباع الحاجات الانسانية • وغنى عن البيان ان هذا القطاع يشمل جميع المشروعات التى تعمل في المجال الانتاجى (اى انتاج السلع) وفى المجال الغير انتاجى (اى انتاج الخدمات) •

(*) يتوقف استخدام معيار معين او اكثر من تلك المعايير على عوامل كثيرة منها :
- نوع النظام الاقتصادى
- مرحلة التقدم الاقتصادى
- حجم ونوع البيانات المتاحة
- الهدف المراد من التصنيف

ب ـ القطاع العائلى : الذى يتكون من مجموعة الافراد كأشخاص طبيعيين يكتسبون دخولا نقدية نتيجة عملهم ويقومون بعملية استهلاك الوسائل المختلفة (سلع وخدمات) التى تشبع حاجاتهم الفسيولوجية والاجتماعية • او بعبارة اخرى يتكون هذا القطاع من الافراد كوحدات اقتصادية تقوم بوظيفة الاستهلاك النهائى الفردى •

جـ ـ القطاع الحكومى : الذى يتكون من الوحدات او الاجهزة الحكومية التى تقوم بتقديم خدمات جماعية ترتبط بسلطة السيادة مثل الادارة العامة ـ الامن القضاء ـ الدفاع ••• الخ ومجموعة الخدمات الاجتماعية مثل التعليم الصحة ـ الثقافة ••• الخ او بعبارة اخرى يتكون هذا القطاع من الوحدات التى تؤدى وظيفة الإستهلاك الجماعى •

بالاضافة الى هذه القطاعات الثلاث فان هناك قطاعين رئيسيين اخرين ليس لهما وظيفة اقتصادية (بمعنى الانتاج والاستهلاك) ، وانما لهم دور او نشاط اقتصادى يتعلق بتوزيع السلع والخدمات •• هذين القطاعين هما :

د ـ القطاع التجارى : الذى يتكون من مجموعة الوحدات التى تقوم بتوزيع السلع والخدمات فى السوق المحلية او العالمية • ومن ثم فانه يمكن التمييز فى اطار هذا القطاع بين القطاعات الفرعية الاتية :

ـ قطاع التجارة الداخلية •

ـ قطاع التجارة الخارجية •

هـ ـ القطاع المالى : الذى يتكون من مجموعة الوحدات التى تزاول نشاطها فى اطار عمليات اصدار وتعبئة وتوزيع الموارد النقدية والمالية • وهنا فانه يمكن التمييز فى اطار هذا القطاع بين القطاعات الفرعية الاتية :

ـ قطاع الموازنة العامة •

ـ قطاع الجهاز المصرفى •

ـ قطاع التأمين •

هذه هى مجموعة القطاعات الرئيسية Basic Sectors التى يمكن الحصول عليها عن طريق استخدام المعيار الاول من معايير التصنيف القطاعى ، وتشكل تلك القطاعات الرئيسية ما يعرف بمكونات الهيكل او البنيان الاقتصادى .

اما فيما يتعلق بالمعايير الاخرى ، فانه يمكن استخدامها للوصول الى صورة قطاعية اكثر تفصيلا من الصورة الاجمالية السابق تحديدها لقطاعات الاقتصاد القومى او مكونات الهيكل الاقتصادى . فاستخدام تلك المعايير يمكن من تجزئة القطاعات الرئيسية الى قطاعات فرعية Sub-sectors ، وخاصة قطاع الانتاج لاهميته لموضوع دراستنا .

فمثلا اعتمادا على المعيار الثانى ، وهو معيار نوع النشاط الاقتصادى ، فانه يمكن تصنيف وحدات القطاع الانتاجى الى القطاعات الفرعية الاتية : (*)

- القطاع الاولى Primary Sector ويشمل جميع الانشطة غير الصناعية ، اى الصيد والرعى والزراعة .
- القطاع الصناعى Industrial Sector ويشمل الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية - الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة - صناعات التصدير وصناعات احلال الواردات ..
- قطاع الخدمات Service sector ويختلف محتواه طبقا لمفهوم الخدمات . ومن الممكن ان يندرج تحته قطاع التجارة وقطاع المال وتكون تلك القطاعات الفرعية (وخاصة القطاع الاول والثانى) الهيكل الانتاجى .

بينما الاعتماد على المعيار الاخير ، وهو معيار نوع ملكية وسائل الانتاج ، فانه يمكن تصنيف وحدات القطاع الانتاجى او القطاع التجارى او القطاع المالى (بقطاعاتهم الفرعية) الى : قطاع وطنى وقطاع اجنبى ، والقطاع الوطنى الى : قطاع عام - قطاع خاص .. وهكذا .....

(*) يمكن استخدام معايير اخرى مثل نوع السلعة او الخدمة المنتجة للحصول على صور قطاعية اكثر تفصيلا ...

ارتكازا على التحليل السابق ، فانه يمكن التمييز بين ثلاث مستويات تنظيمية اساسية للاقتصاد القومي هي :

- المستوى القومي او الكلي • National (Macro) Level
- المستوى القطاعي • Sectorial Level
- المستوى الوحدي او الجزئي • Unit (Micro) Level

٠٧٠١ الدوائر الاقتصادية :

ان التفاعل بين الابعاد المرسومة (الموارد الاقتصادية) والتنظيمية والوظيفية (الوحدات الاقتصادية) للنشاط الاقتصادي (للتمثل في الاقتصاد السلعي - النقدي) في اطار محوري الزمان والمكان ليولد عدد من العمليات الاقتصادية Economic Processes التي يمكن تصنيفها في مجموعتين (او ما تدعى عليه دائرتين) اساسيتين هما :

الدائرة الاولى : دائرة عينية Physical Cycle
وتتمثل في عمليات انتاج Production وتوزيع Distribution السلع والخدمات .

الدائرة الثانية : دائرة نقدية ومالية Monetary and Financial Cycle
وتتمثل في عمليات اصدار Emission وتعبئة Accumulation وتوزيع Distribution واستخدام Utilization الموارد النقدية والمالية .

وترتبط هاتين الدائرتين (العينية والنقدية) في الاقتصاد القومي مثل ارتباط القلب بالدورة الدموية في جسم الانسان . فتشمل الدائرة العينية (اى تحوى دولاب الانتاج وشبكة توزيع السلع والخدمات) ، باعتبارها تمثل قلب الاقتصاد القومي ، يتطلب ـ بجانب ما يتطلب من توافر مقومات كثيرة ـ ضرورة وجود دائرة نقدية موازية لها والتي تطابق اهميتها (طبقا للتشبيه السابق) اهمية الدورة الدموية في جسم الانسان .

وهنا من الملاحظ ان تدفق حجم معين من السلع والخدمات من الدائرة العينية ينبغي ان يتناسب ويتوازن مع حجم التدفق الناتج من الدائرة النقدية ، والا تعرض الاقتصاد القومي لقوى الانكماش (في حالة زيادة التدفقات العينية عن التدفقات النقدية) او التضخم (في حالة زيادة التدفقات النقدية عن التدفقات العينية) .

ومن ناحية اخرى فان تدفق السلع والخدمات من الدائرة العينية وتدفق النقود من الدائرة النقدية في الاقتصاد القومي بين وحداته وقطاعاته المختلفة يمكن ان يشكل انواع معينة من ما يعرف بالمبادلات الاقتصادية Economic Transactions او التدفقات القومية National Flows ، والتي تتمثل في :

- تدفق عيني بلا مقابل (عمليات المنح والهبات العينية)
- تدفق عيني في مقابل تدفق عيني اخر (عمليات المقايضة)
- تدفق عيني في مقابل تدفق نقدي (عمليات بيع السلع والخدمات)
- تدفق نقدي بلا مقابل اطلاقا (عمليات المنح والهبات المالية)
- تدفق نقدي بلا مقابل مباشر (العمليات التحويلية)
- تدفق نقدي في مقابل تدفق عيني (عمليات شراء السلع والخدمات)
- تدفق نقدي في مقابل تدفق نقدي اخر (عمليات الاقراض والاقتراض)

استنادا على هذه الانواع الممكنة للتدفقات القومية ، نجد من الاهمية بمكان الاشارة الى أنه في إطار اقتصاد سادس - نقدي متقدم ، فان التركيز من حيث الحجم والاهمية يتم على أنواع معينة من هذه التدفقات القومية . تلك الانواع التي تشكل فيما بينها ما يعرف بالتدفقات المالية Financial Flows ، والتي تشمل :

أ - التدفقات الدخلية Income Flows ، التي تتشكل من تدفق عيني مقابل تدفق نقدي ، وتدفق نقدي مقابل تدفق عيني ، أي من عمليات بيع وشراء السلع والخدمات .

ب - التدفقات التحويلية Transfer Flows ، والتي تتشكل من التدفقات النقدية التي بلا مقابل مباشر ، أي من العمليات التحويلية .

جـ - التدفقات الائتمانية Credit Flows ، والتي تتشكل من تدفق نقدي مقابل تدفق نقدي آخر ، أي من عمليات الاقراض والاقتراض بمفهومها الواسع .

ومن هذه الانواع الثلاثة للتدفقات المالية تتشكل قيم مجموعة المتغيرات الاقتصادية الكلية ، على النحو الذي سوف يتضح حالا .

١٠٨٠ المتغيرات الاقتصادية

تتمثل المتغيرات الاقتصادية الكلية Macro-economic Variables في الدخل القومي National Income أو الناتج القومي National Product بمكوناته Componentes المختلفة .

ولتحديد مفهوم الدخل أو الناتج القومي (الذي سوف نعتمد عليه في موضوع محاضراتنا) فاننا نجد أنه من المناسب بداية الاشارة الى أن :

أ ـ آدم سميث قد قدم لنا منذ مائتي عام تقريبا تعريفا للناتج القومي ـ افتتح به كتابه الشهير في علم الاقتصاد (بحث في طبيعة وأسباب ثروات الامم) ـ يقول أن :

" العمل السنوي لكل امة هو الرصيد الذي يمدها ابتداء بكل ضروريات وكماليات الحياة التي تستهلكها سنويا ، والتي تتكون دائما من الناتج المباشر لذلك العمل ، أو مما تشتريه بهذا الناتج من الامم الاخرى " ، فالناتج القومي هو مجموع السلع والخدمات التي ينتجها عمل بلد ما في عام معين . (١)

ب ـ في اطار هذا المفهوم العام للدخل أو الناتج القومي ، فانه من المعروف أن هناك ثلاث طرق لتحديد مضمون الدخل أو الناتج القومي هي : (*)

الاول : طريقة الانتاج الشامل Comprehensive Production ، ومؤداها أن الدخل أو الناتج القومي هو عبارة عن المنتج من السلع والخدمات بجميع أنواعها لبلد معين خلال سنة معينة .

---

(١) انظر : فوزي منصور ، محاضرات في مبادئ علم الاقتصاد السياسي للبلدان النامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ص ٤٦ ـ ٤٧ .

(*) تأخذ الدول الرأسمالية بالطريقة الاولى في حساب الدخل القومي ، بينما الدول الاشتراكية تأخذ بالطريقة الثانية . أما الطريقة الثالثة فانها تعتبر في الوقت الحاضر نادرة التطبيق .

الثانية : طريقة الانتاج المادى Material Production ، ولحواها أن الدخل أو الناتج القومى هو عبارة عن المنتج من السلع بجميع انواعها وبعض أنواع الخدمات التى تتصل اتصالا مباشرا بعمليات انتاج وتوزيع السلع والخدمات (أى الخدمات المادية) لبلد معين خلال سنة معينة .

الثالثة : طريقة الانتاج السوقى Market Production ، والتى يمثل الدخل أو الناتج القومى فيها الجزء الذى يوزع فى السوق من المنتج من السلع والخدمات بجميع انواعها لبلد معين خلال سنة معينة .

وفى الواقع فاننا سوف نعتمد على الطريقة الاولى فى تحديد مفهوم الدخل أو الناتج القومى الذى سوف نستخدمه كأداة منهجية فى تحليل موضوعنا . (*)

فطبقا لهذه الطريقة ، فالدخل القومى أو الناتج القومى هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات التى تنتج فى بلد معين وفى فترة معينة (عادة سنة) ، بعد استبعاد قيمة المواد الخام والسلع نصف المصنوعة التى تعتبر مدخلات للعملية الانتاجية (أو ما يعرف أحيانا بالاستهلاك الانتاجى Productive Consumption) .

ارتكازا على هذا التعريف ، فانه يهملنا التأكيد على الاتى :ـ

أولا : الدخل أو الناتج القومى هو رقم تجميعى Aggregative Figure يعبر عن قيمة نقدية (كميات × أسعار) لانتاج بلد معين من جميع انواع السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) . (**) فالحساب هنا يأخذ شكل نقدى ويرتبط بفترة زمنية معينة .

(*) يرجع السبب فى ذلك الى أن الطريقة الثانية تستبعد كقاعدة عامة جانب هام من الخدمات ، يعرف بالخدمات الاجتماعية ، يشكل فى مجموعة الجانب الاجتماعى للتخلف والتنمية . فطبقا لهذه الطريقة فان المنفق على الخدمات الحكومية والتعليم والصحة والمساكن ونقل الركاب .. الخ لا يدخل فى حساب الدخل القومى .

للتفصيل انظر : M. Kalecki, Introduction to the Theory of Growth of Socialist Economy, The Central School of Planning and Statistics, Warsaw, 1967, and P. Studenski, The Income of Nations, Part II: Theory and Methodology, New York University Press, New York, 1961, pp. 15-28.

(**) تستبعد فى بعض الاحيان الخدمات الشخصية وبعض أنواع الخدمات التى يصعب تقديرها مثل الخدمات المنزلية ـ خدمات الحلاقين ـ المكوجية ... الخ .

ولعل هذا مايفرق بين الدخل Income والثروة Wealth •

فبصفة عامة نجد أن الدخل هو تيار أو تدفق نقدي يدخل البعد الزمني في قياسه بينما الثروة هي رصيد يقاس في لحظة ما •

وتنطبق هذه التفرقة على الفرد والمجتمع ككل • اما بالنسبة للفرد فان دخله هو مقدار معين من النقود يحصل عليه بصفة دورية (كل أسبوع أو كل شهر أو كل سنة) اما مقابل عمله أو مقابل ملكية وسائل انتاج معينة أو مقابل الاثنين معا • وهذا مايعرف بالدخل النقدي للفرد • ويسعى كل انسان الى الحصول على هذا الدخل النقدي وعلى الاستزادة منه لكي يشتري به وسائل اشباع حاجاته (السلع والخدمات) وتسمى كمية السلع والخدمات التي يستطيع الانسان الحصول عليها من دخله النقدي خلال نفس الفترة المعينة بالدخل الحقيقي للفرد •(*) اما الثروة بالنسبة للفرد فهي مجموع الموارد (الأموال) سواء العينية (في صورة سلع انتاج أو سلع استهلاك) أو النقدية في لحظة معينة • (**)

(*) تتضح أهمية التفرقة بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي في حالة تغير أسعار السلع والخدمات التي يشتريها الدخل • فلو أن شخصا كان يحصل على دخل نقدي قدره مائة جنيه في الشهر وارتفعت أسعار كافة السلع والخدمات التي تعود على شرائها الى الضعف، فذلك يعني انخفاضا في دخله الحقيقي الى النصف يواكبه انخفاض مواز في مستوى معيشته • انظر:

عوزي منصور المرجع السابق ، ص ٤٢٠

(**) فهي تشمل ـ مثلا ـ مالدى الفرد من نقود في تلك اللحظة، ووسائل الانتاج التي يملكها (كقطعة أرض أو مجموعة سيارات نقل أو ورشة أو مصنع) ، كما تشمل المنزل الذي يملكه (ان كان يملك منزلا) والاثاث الذي يحتوي عليه المنزل والملابس والاغذية الموجودة فيه •

انظر المرجع السابق مباشرة ، ص • ٤٤ •

بينما دخل المجتمع ككل هو ما أشرنا عليه الدخل أو الناتج القومي بالتعريف السابق وغني عن البيان أن التعبير النقدي للدخل أو الناتج القومي لا يعني بأي حال من الأحوال ان يكون ذلك الدخل أو الناتج القومي هو كمية النقود الموجودة في بلد ما . بل وأكثر من ذلك يجب ملاحظة أن كمية النقود لا تعتبر جزءا من ثروة المجتمع (أو ما يعرف بالثروة القومية) ، كما هو الحال بالنسبة لمفهوم الثروة لدى الفرد . (*) فالثروة القومية يقصد قياسها بعوامل الانتاج المتاحة في لحظة معينة وفي مجتمع معين .

ثانيا : يقوم حساب الدخل او الناتج القومي (بالتعريف السابق) على :

أ — استبعاد قيمة المواد الخام والسلع نصف المصنوعة (أي ما يعرف بالاستهلاك الانتاجي) وذلك لتحاشي ازدواج الحساب .

ب — اساس اما سعر التكلفة (متوسط تكاليف الانتاج + هامش للربح) أو على أساس سعر السوق (سعر التكلفة + الضرائب غير المباشرة — الاعانات) .

جـ — أساس اما عدم استبعاد قيمة الاهتلاك Depréctiation ، وهنا يكون الدخل القومي أو الناتج القومي بمفهوم اجمالي Gross (مثل التعريف السابق تحديدها) أو على أساس استبعاد قيمة الاهتلاك ، وبالتالي فان الدخل القومي أو الناتج القومي يؤخذ بمفهوم الصافي Net .

(*) يستثنى من ذلك فقط ما يتوافر لدى مجتمع معين من نقد أجنبي . فالنقد الاجنبي هو جزء من الثروة القومية لذلك المجتمع ، لان عن طريقه يمكن الحصول على سلع وخدمات من الخارج .

واستنادا على حسابات الدخل او الناتج القومى النقدى ، يمكن التوصل الى قياس :

أ ـ الدخل أو الناتج القومى الحقيقى عن طريق قسمة الدخل او الناتج القومى النقدى على الرقم القياسى للمستوى العام للأسعار . (*)

ب ـ متوسط دخل الفرد النقدى (أو الحقيقى) عن طريق قسمة الدخل القومى النقدى او الحقيقى على عدد السكان .

ثالثا : يتكون اجمالى الناتج القومى GNP طبقا لاستخداماته النهائية من المكونات الآتية :

أ ـ الاستثمار Investment ويشمل المنفق على رأس المال بأنواعه المختلفه (ثابت ـ عامل ـ اجتماعى) . أو بعبارة أخرى المنفق على سلع الاستثمار . وهنا يمكن التميز بين :

ـ الاستثمار الانتاجى Productive Investment ويشمل المنفق على رأس المال الثابت ورأس المال العامل والزيادة فى المخزون السلعى . (**)

ـ الاستثمار غير الانتاجى Unproductive Investment ويشمل الانفاق على رأس المال الذى لا يشارك فى انتاج السلع (الطرق ـ المساكن ـ الفنادق .. الخ) ، وانما فى انتاج الخدمات (المادية والاجتماعية) .

(*) تظهر أهمية التفرقة بين الدخل القومى النقدى والدخل القومى الحقيقى فى حالة تغير أسعار السلع والخدمات ، على نحو ماسبق ذكره بالنسبة لدخل الفرد .

(**) يطلق احيانا على الاستثمار الانتاجى ـ بالتحديد السابق ـ لفظ التراكم الانتاجى Productive Accumulation . والتراكم القومى هو عمليات الزيادة فى التراكم الانتاجى وحجم العمالة Employment .

ب- الاستهلاك Consumption ويشمل المنفق على سلع الاستهلاك بأنواعها المختلفة . وهنا يمكن التمييز بين :

- الاستهلاك الفردى Individual Consumption ويشمل المنفق بواسطة الافراد (القطاع العائلى) على السلع والخدمات .

- الاستهلاك العام Public Consumption ويشمل المنفق بواسطة القطاع الحكومى على السلع غير الاستثمارية . (*)

جـ- الصادرات Exports وتمثل قيمة الجزء من الانتاج القومى المباع خارجيا .

د- الواردات Imports وتمثل قيمة مشتريات السلع والخدمات من العالم الخارجى .

فاذا اعطينا لمكونات اجمالى الناتج القومى GNP الرموز الآتية :

الاستثمار : I

الاستثمار الانتاجى : I_p

الاستثمار غير الانتاجى : I_n

الاستهلاك : C

الاستهلاك الفردى : C_i

الاستهلاك العام : C_p

الاستهلاك الجماعى : C_c

(*) يمكن أن نطلق على الإستهلاك العام + الاستثمار غير الانتاجى اصطلاح الاستهلاك الجماعى Collective Consumption طبقا للمعادلة رقم (٣) .

الصادرات : X

الواردات : M

الدخل القومى : Y

فان

$$I \equiv I_p + I_n \quad (١)$$

$$C = C_i + C_p \quad (٢)$$

$$C_c = C_p + I_n \quad (٣)$$

$$Y = C + I \quad (٤)$$ (فى ظل فرض الاقتصاد المغلق)

$$Y = C + I + X - M \quad (٥)$$ (" " " " المفتوح)

رابعا : يتوزع الدخل القومى (Y) بين الاستهلاك (C) والادخار (S) .
والادخار - اذا - هو الجزء الذى لا يستهلك من الدخل القومى . وهنا يمكن تصنيف الادخار بين ادخار اختيارى وادخار اجبارى أو يمكن تصنيفه على أساس قطاعى .(١)

ومن ثم فان الدخل القومى - من زاوية توزيعه فى ظل فرض الاقتصاد المغلق - يمكن التعبير عنه بالمعادلة الآتية :

$$Y = C + S \quad (٦)$$

خامسا : يمكن صياغة العلاقة بين التخصيص والتوزيع لاجمالى الناتج والدخل القومى عن طريق استخدام أسلوب المدخلات والمخرجات ، وذلك اذا ما فرضنا :

---

(١) للتفصيل انظر : أحمد عبد العزيز الشرقاوى ، محاضرات فى النقود والائتمان ، المرجع السابق ، ص ص. ٤٨ - ٧٦ .

I : ترمز لقيمة مدخلات وسائل الانتاج

C + S : " " مدخلات العمل

C : " " الاجور لمواجهة الاستهلاك الفردى

S : " " الفائض أو الادخار .

P : " " المدخلات الكلية .

X : " " المخرجات الكلية .

Y : " " للدخل القومى

فان :

$$P = X \equiv I + V + S \qquad (٧)$$

$$Y = V + S \qquad (٨)$$

سادسا : يمكن تصوير العلاقات بين الدخل أو الناتج القومى وبين الاستثمار أو التراكم (من مدخلات رأس المال) والاستهلاك (الاجور) والادخار (الفائض) فى ظل فروض الاقتصاد المغلق بصفة عامة ، والعلاقة بين الادخار (الفائض) والاستثمار (التراكم) بصفة خاصة بالشكل الاتى :

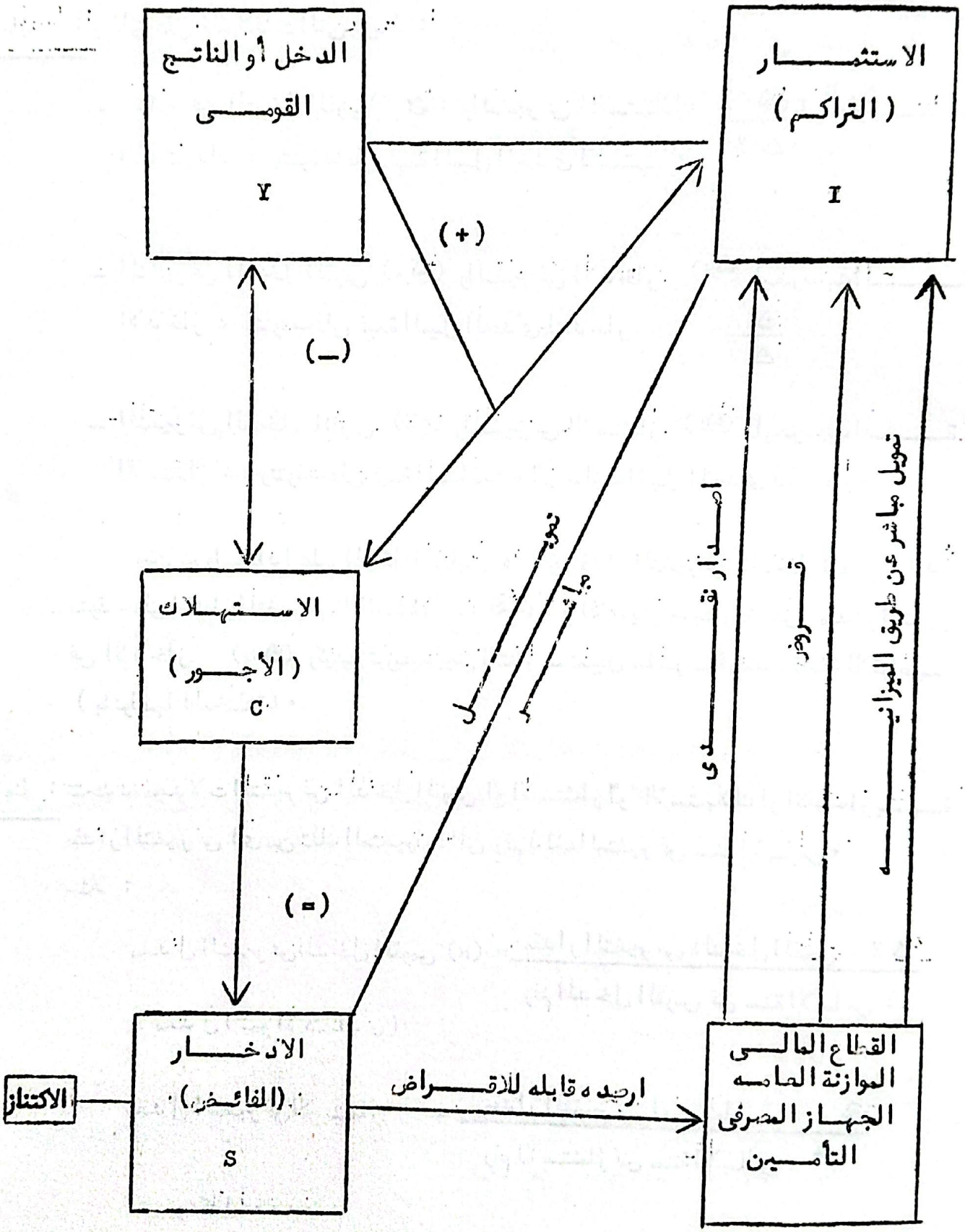
الدخل أو الناتج القومي
Y
الاستثمار (التراكم)
I
(+)
(-)
الاستهلاك (الأجور)
C
(=)
الادخار (الفائض)
S
الاكتناز
ارصده قابله للاقراض
القطاع المالي
الموازنة العامه
الجهاز المصرفي
التأمين
تمويل مباشر عن طريق الميزانيه
قروض
اصدار نقدي
تمويل مباشر

سابعا : يطلق على العلاقات التى تربط :

ـ التغير فى الدخل القومى (ΔY) والتغير فى الاستهلاك (ΔC) مايعرف بدالة الاستهلاك ، وتتوقف على قيمة الميل الحدى للاستهلاك $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$

ـ التغير فى الدخل القومى (ΔY) والتغير فى الادخار (ΔS) مايعرف بدالة الادخار ، وتتوقف على قيمة الميل الحدى للادخار $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$

ـ التغير فى الدخل القومى (ΔY) والتغير فى الاستثمار (ΔI) مايعرف بدالة الاستثمار ، وتتوقف على قيمة المضاعف ، أى مقلوب الميل الحدى للادخار .

ومن ثم واستنادا على الشكل السابق ، فان مقدار التغير فى الدخل القومى ΔY يتوقف على مقدار التغير فى الاستثمار (ΔI) ، والذى يتوقف بدوره على مقدار التغير فى الادخار (ΔS) وكيفية توزيعه بين اكتناز ـ تمويل مباشر ـ ارصده قابلة للاقراض ـ (بانواعها المختلفة) .

ثامنا : تتحدد معدلات التغير فى الدخل القومى أو الاستثمار أو الاستهلاك او الادخار بنسبة مقدار التغير فى أى من تلك المتغيرات الى رقم ذلك المتغير فى سنة الاساس .

فمثلا :

معدل التغير فى الدخل القومى (R) = $\frac{\text{مقدار التغير فى الدخل القومى } \Delta Y}{\text{رقم الدخل القومى فى سنة الاساس } Y}$

(معدل النمو الاقتصادى)

معدل التغير فى الاستثمار = $\frac{\text{مقدار التغير فى الاستثمار } \Delta I}{\text{رقم الاستثمار فى سنة الاساس } I}$

وهكذا ....

تاسعا : معدلات التغير فى الاستثمار أو الادخار أو الاستهلاك تختلف حسابيا عن معدلات الاستثمار أو الادخار او الاستهلاك . فالاخيرة يطلق عليها احيانا الميول المتوسطة فى الاستثمار أو الادخار أو الاستهلاك ، وتحسب على أساس أنها نسبة من الدخل القومى . فمثلا

(i) معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار الى الدخل القومى) = $\frac{\text{الاستثمار فى سنة معينة } I}{\text{الدخل القومى فى نفس السنة } Y}$

(S) معدل الادخار (نسبة الادخار الى الدخل القومى) = $\frac{\text{الادخار فى سنة معينة } S}{\text{الدخل القومى فى نفس السنة } Y}$

(C) معدل الاستهلاك (نسبة الاستهلاك الى الدخل القومى)

$$= \frac{\text{الاستهلاك فى سنة معينة } C}{\text{الدخل القومى فى نفس السنة } Y}$$

عاشرا : يتحدد معدل التغير فى الدخل القومى أو معدل النمو الاقتصادى (R) ـ طبقا للعلاقات السابقة ـ (*) بمعدل الاستثمار (i) ، ومايعرف بمعامل رأس المال (أى عدد الوحدات اللازمة من رأس المال لانتاج وحدة واحدة من الدخل) (m) .

ومن ثم :

$$\Delta Y = \frac{1}{m} \cdot I$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{1}{m} \cdot \frac{I}{Y}$$

$$R = \frac{i}{m}$$

(*) يعرف هذا بنموذج النمو الاقتصادى ذو العنصر الواحد (رأس المال) ، أو نموذج هارود ـ دومار على النحو الذى سوف يتضح فيما بعد .